من المتوقع أن تسجل الكويت أكبر فائض بين الدول الخليجية حيث سيبلغ 20 في المئة من الناتج المحلي

«بيان» : القوانين الاقتصادية الملائمة توفر بيئة عمل مشجعة للقطاع الخاص

الأداء الاسبوعي للسوق

توزيع نسب تداولات السوق

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تباين اداء سوق الكويت للاوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، حيث تمكن المؤشران السعري وكويت 15 من تسجيل المكاسب، وذلك في ظل عمليات الشراء التي طالت بعض الأسهم الصغيرة وعددا من الأسهم التشغيلية، فيما لم يستطع المؤشر الوزني أن يواكبهما، ليسجل خسارة طفيفة تحت تاثير من تراجع بعض الأسهم الثقيلة، ولاسيما في قطاع البنوك القيادي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ضوء تراجع المتوسطات اليومية لمؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي مقارنة بالأسبوع قبله.

وتابع على الصعيد الاقتصادي، صرح وزير التجارة والصناعة بان قانون الإعسار المالي يعتبر من القوانين التي تهتم بها الحكومة، وانه على الرغم من ان هذا القانون يحتاج إلى وقت طويل لإقراره نظرا لضخامته، إلا أن الحكومة لن تؤجل إقراره.

وأضاف التقرير إننا لنامل أن يتم إقرار هذا القانون مع تعديله وأن يعطى صفة الاستعجال، وغيره من القوانين الاقتصادية ذات العلاقة، لكي تلائم الواقع الاقتصادي الكويتي الجديد، وتضمن توفير بيئة عمل مشجعة للقطاع الخاص، فمن المعلوم أن الكثير من القوانين الاقتصادية المحلية تعاني من العديد من أوجه الخلل، وهو ما أكده التقرير الذي أعده البنك الدولي بطلب من وزارة التجارة والصناعة خلال وقت سابق من العام الماضي بشأن قانون الإعسار المالي، إذ أثبت التقرير وجود ثغرات عديدة في القوانين المحلية تعوق إنقاذ المؤسسات المتعثرة القابلة للعودة مرة أخرى إلى السوق، لذا فإننا نأمل أن يتم إعادة النظر في القوانين الاقتصادية المحلية المعقدة والبالية منها من قبل الأجهزة المعنية في الدولة، وذلك من اجل معالجة الثغرات التي تشوبها، حتى تتوفر بيئة عمل مناسبة للشركات الوطنية العاملة والأفراد المبادرين في الكويت، وتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في الاقتصاد المحلي.

واشار من جهة أخرى، أصدرت وكالة «رويترز» تقريرا قالت فيه أن أغلب دول الخليج العربية المصدرة للنفط ستشهد تراجعا في فوائض ميزانياتها هذا العام، حيث سيؤدي الإنفاق الحكومي الكثيف وتراجع أسعار النفط إلى تقليص معدلات النمو، وقالت «رويترز» انه من المتوقع أن تسجل الكويت اكبر فائض بين الدول الخليجية، حيث سيبلغ 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية المقبلة، وذلك مقارنة مع فائض مقدر بنحو 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية. على صعيد متصل، اظهرت بيانات وزارة المالية الكويتية أن ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية 2013/2012 قد حققت فائضا فعليا بلغ 9.2 مليار دينار بنهاية شهر نوفمبر الماضي، حيث تحقق هذا الفائض من خلال إيرادات محصلة بلغت 21.6 مليار دينار، ومصروفات والتزامات فعلية بلغت 12.3 مليار دينار.

هذا وبالرغم من الفوائض المالية الضخمة التي تحققها الدولة سنة تلو الأخرى، إلا أن ذلك لا يبدو أنه ينعكس على الوضع الاقتصادي المحلي، فمن الطبيعي أن دولة تمتلك كل هذه الأموال لا بد أن تستفيد منها في تنفيذ مشروعات تنموية ضخمة تساعد على تطوير اقتصادها، وتساهم في تحسين أوضاع المواطنين ومستوى معيشتهم، إلا أن الكويت لم تفعل ما فيه الكفاية حتى الآن للأسف!! فلا يعدو أن تكون تلك الفوائض مجرد سيولة نقدية إضافية يودع معظمها في البنوك بفوائد منخفضة جدا، والتي تتآكل بدورها من خلال التضخم المستمر في أسعار السلع والخدمات في العالم، دون اي فائدة تذكر على الاقتصاد المحلي، لذلك فإننا نأمل بان تتغير السياسات الحكومية في هذا الشان، وان تعمل الحكومة على استثمار هذه الأموال في مشاريع تخدم الاقتصاد الوطني، وتساهم في مزيد من الدخل القومي البديل.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية، فقد تباين أداء مؤشراته الثلاثة خلال في الأسبوع الماضي، حيث سجل كل من المؤشر السعري ومؤشر كويت 15 ارتفاعا، في حين تراجع المؤشر الوزني لينهي تعاملات الأسبوع مسجلا خسارة محدودة.

هذا وقد اتسم أداء السوق خلال الأسبوع الماضي بالتذبذب خلال ساعات التداول، وذلك نتيجة لظهور عمليات جني ارباح على بعض الأسهم التي شهدت ارتفاعا في الفترة الماضية، إضافة إلى عمليات المضاربة التي تركزت على الأسهم الصغيرة. من ناحية اخرى، ظهرت بعض عمليات التجميع على الأسهم في ضوء الأخبار والتسريبات عن النتائج السنوية للشركات إلى الدرجة، والتي ستشكل عاملا رئيسيا في توجيه دفة تداولات السوق في الفترة المقبلة، إذ من المعتاد أن يشهد السوق حالة من الحذر الكلاسيكي في فترة إعلانات النتائج المالية للشركات، تتصاعد باقتراب نهاية فترة الإعلان والتي عادة ما تتزاحم فيها الإعلانات، خاصة مع تكرار تعرض بعض الشركات للإيقاف خلال العام الماضي نتيجة تأخرها في إعلان نتائجها خلال المهلة القانونية المحددة.

هذا ورغم الأداء الإيجابي للسوق خلال هذه الفترة، إلا أنه لازال يشهد حالة من الحذر في التعاملات نتيجة ترقب المتداولون للنتائج السنوية للشركات المدرجة عن العام المنقضي، والتي تم الإعلان عن بعضها خلال الفترة الماضية.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,245.11 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0.68 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 0.11 في المئة بعد ان اغلق عند مستوى 432.19 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,046.55 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.06 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث تراجع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 11.49 في المئة ليصل إلى 30.98 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 0.99 في المئة، ليبلغ 417.22 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، في حين تراجعت مؤشرات قطاعين وبقي مؤشر قطاع الرعاية الصحية بلا تغيير. وعلى صعيد القطاعات التي سجلت ارتفاعا، فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية على رأسها، إذ اغلق مؤشره عند 976.20 نقطة، مسجلا نموا نسبته 3.89 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع التكنولوجيا، والذي سجل مؤشره ارتفاعا نسبته 3.36 في المئة بعد ان اغلق عند 892.05 نقطة. في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعا نسبته 2.51 في المئة بعدما اغلق عند مستوى 1,075.13 نقطة. أما اقل القطاعات تسجيلا للمكاسب، فكان قطاع التأمين، والذي انهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا نموا نسبته 0.45 في المئة، مغلقا عند مستوى 939.79 نقطة.

من جهة أخرى، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث هبط مؤشره بنسبة 1.91 في المئة مغلقاً عند مستوى 937.11 نقطة، فيما شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثانية، إذ أغلق مؤشره عند مستوى 985.73 نقطة متراجعا بنسبة 1.47 في المئة. المرتبة الثالثة شغلها قطاع الاتصالات، حيث أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا انخفاضا نسبته 1.46 في المئة، ليغلق عند مستوى 932.63 نقطة. أما اقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع الرعاية الصحية، إذ اقفل مؤشره عند 929.48 نقطة، متراجعا بنسبة 0.42 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 746.26 مليون سهم شكلت 35.77 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 31.80 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 663.47 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 18.71 في المئة بعد أن وصلت إلى 390.38 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.15 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 43.60 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 21.06 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 32.62 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 17.22 مليون سهم شكلت 17.22 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«التعمير» : مشروع «أغادير» هو الثالث في المغرب

فواز البدر

بعد زيارة قام بها مجلس إدارة شركة التعمير للاستثمار العقاري للمملكة المغربية ، أعلنت شركة «التعمير» بان أحد الشركات التابعة لها والمملوكة قد وقعت عقد بيع مع الذراع الاستثماري لوزارة السياحة في المملكة المغربية والذي يتمثل بشراء قطعة أرض بمساحة 1800 متر مربع بسعر مدعوم خصصت لها في مدينة أغادير، وذلك لتنفيذ مشروع فندق من فئة الثلاث نجوم بسعة 104 غرفة وغرف اجتماعات ومطاعم ونادي صحي وحمام سباحة. ويعتبر هذا الاستثمار الأول للشركة في مدينة أغادير والثالث في المملكة المغربية.

ويعتبر هذا الاستثمار الأول للشركة في مدينة أغادير والثالث في المملكة المغربية.

وبين الرئيس التنفيذي للشركة فواز البدر عن ترتيب الشركة لتمويل مشروعها في مدينة أغادير من خلال حصولها على الموافقة الأولية من أحد البنوك في المملكة المغربية لقرض بحدود 55 في المئة من قيمة المشروع الإجمالية والتي تبلغ 7 ملايين دولار أمريكي تقريبا.

وبعد ذلك القرض الثاني الذي تحصل عليه شركة «التعمير» من المصارف المغربية. وكان الأول لتنفيذ مشروع فندقي في مدينة طنجة والذي من المتوقع انجازه وتسليمه خلال شهر مارس من العام الحالي.

ولفت البدر إلى أن الشركة وصلت إلى المراحل النهائية في إجراءات استخراج التراخيص الخاصة بمشروع فندق أغادير.

وأوضح أن المشروع الذي تستعد الشركة لبدء تنفيذه يقع بمنطقة إستراتيجية في مدينة أغادير الجديدة ويبعد نحو 200 متر فقط عن البحر ، في حين يوجد مقابل الأرض مباشرة مشروع لتنفيذ مجمع تجاري يحتوي على صالات مطاعم ودور سينما وخدمات ترفيهية وهو الأمر الذي يزيد من أهمية موقع مشروع فندق الشركة ويميزه.

مشاركة البنك تهدف إلى زيادة نسبة الوعي حول الوقاية من مرض السكري

موظفو «برقان» يدعمون برنامج «لنصبح أصحاء اليوم يا كويت»

شارك موظفون من بنك برقان مؤخراً في مبادرة «لنصبح أصحاء اليوم يا كويت» والتي نظمها معهد دسمان للسكري، والتي تهدف لزيادة نسبة التوعية عند الأطفال، وكذلك معلمي المدارس والإداريين حول أهمية الوقاية المبكرة من مرض السكري بالإضافة الى اعتماد أسلوب حياة صحي.

وقد تضمن البرنامج، الذي جرت فعالياته في 16 يناير بحضور اكثر من 60 مشاركا، سلسلة من ورش العمل التفاعلية مع خبراء التغذية والمتخصصين في مرض السكري ومدربي الرياضة، والطهاة، لنشر مفاهيم الحمية الصحية وكيفية الحفاظ على الصحة العامة واتباع نمط حياة نشط وذلك للقضاء على كافة العوامل التي يمكن أن تؤدي الى الإصابة بمرض السكري. هذا وسلطت جميع ورش العمل على مواضيع ورسائل مختلفة ليتمكن المشاركين من استخدامها والاستفادة منها في حياتهم اليومية.

وفي هذا الصدد قالت السيدة هالة الشربيني، رئيس مدراء ادارة الموارد البشرية والتطوير في بنك برقان: «يسعدنا أن نكون مشاركين في مثل هذه الفعاليات التي تقوم على تثقيف الاطفال حول الوقاية المبكرة من مرض السكري، ونسعى جاهدين لإحداث تاثير إيجابي على مجتمعنا من خلال منح زملائنا في البنك فرص للمساهمة والمساعدة في إثراء حياة الآخرين.»

وفي العام 2011، صنف الإتحاد الدولي للسكري دولة الكويت في المرتبة الثالثة من بين الدول نظراً لزيادة أعداد مرضى السكري، حيث أن معدل الوفيات السنوية الناجمة عن مرض السكري في الكويت يصل الى 37.5 في المئة، يذكر ان 57.2 في المئة من سكان الكويت يمثلون فئة الشباب الذين هم في خطر الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني.

جانب من المشاركين في برنامج برقان

الصالح يثني على دور «بنك الدوحة» في دعم مشاريع الشباب بالكويت

المشاركون في حفل «بنك الدوحة»

اشاد وزير التجارة والصناعة الكويتي انس الصالح ببنك الدوحة «فرع الكويت» لدوره الرائد في دعم الشباب واثنى على جهوده المتميزة كواحد من ابرز المؤسسات المالية غير الكويتية التي تدرك اهمية أن يقوم القطاع الخاص بدوره في مساندة جهود الدولة لدعم المشاريع الصغيرة.

وشجع معاليه بنك الدوحة على مواصلة جهوده الإيجابية خلال تفقده لجناح البنك على هامش ورشة العمل الخاصة بدعم وتطوير المشاريع الصغيرة التي تنظمها مركز تساهيل لتطوير المشاريع الصغيرة لمدة يومين بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

وفي تصريح له، عبر الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الدوحة، عن شكره وتقديره لمعالي السيد انس الصالح على دعمه وتشجيعه المتواصلين، كما شدد على التزام البنك الدائم بإحداث تاثير إيجابي في الكويت، حيث قال: «لطالما كان بنك الدوحة من المؤسسات ذات الدور الفاعل في المجتمعات التي نتواجد بها، كما أن توفير الدعم للطلاب والشباب الطموحين هو جزء لا يتجزأ من التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية. ويحرص البنك كذلك على تشجيع الجهود الرامية إلى النهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذه الأسواق وهو يتطلع دوماً إلى تعزيز مشاركته في العديد من المشاريع التي ينفذها الشباب الكويتي.»

وأضاف: «على سبيل المثال، لقد صممنا منتج «تطوير» المصرفي لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية والمصرفية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو دون التقيد بإمكاناتها المحدودة، ومن جملة الحلول التي يقدمها «تطوير» تمويل النفقات الرأسمالية ومتطلبات رأس المال العامل وتمويل متطلبات التجارة الخارجية مثل الاستيراد والتصدير. وتشكل هذه القطاعات فرصا واعدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت لاغتنام فرص النمو من خلال الشراكة مع بنك الدوحة والاستفادة من الخبرات العالمية لفريقه الاستشاري الذي يعد أحد أبرز عوامل نجاح برنامج «تطوير».»

ومن خلال شبكة فروعه الإستراتيجية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن لبنك الدوحة توفير دعمه لأصحاب المشاريع الصغيرة عبر حلول مالية وخدمات حسابات عابرة للحدود وذلك لتلبية احتياجات النمو ومتطلبات الأعمال. كما يعمل بنك الدوحة على تزويد هذه المشاريع بالنقد اللازم لتغطية احتياجاتها المالية اليومية من خلال بطاقة ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخدمات إدارة النقد وغيرها من التسهيلات المالية قصيرة الأجل.

ويعتبر توفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم العوامل التي تساعدها على تذليل العقبات التي يواجهها الوافدون الجدد لهذا القطاع، إضافة إلى تلبية المتطلبات المالية اللازمة لتأمين نجاح مشاريعهم.

«التجاري» يطلق حملة «يا زين تراثنا للسنة الثانية»

أماني الورع

أعلن البنك التجاري الكويتي امس عن إطلاق حملة «يا زين تراثنا » للسنة الثانية 2013 والتي تهدف إلى أحياء التراث الكويتي القديم وتذكير الجيل الجديد بالحياة البسيطة، بالاضافة الى المهن والحرف اليدوية التي مارسها الآباء والأجداد في الماضي. وتاتي هذه الحملة للعام الثاني لتؤكد من جديد حرص البنك على أحياء التراث الكويتي القديم، ضمن برامج المسؤولية المجتمعية المبتكرة من ناحية وإدراك البنك بان التراث الكويتي غني بالعديد من المعاني والعبر التي يجب أن تبقى محفورة في الأذهان.

وفي تعقيبها على إطلاق البنك لحملة «يا زين تراثنا للعام الثاني على التوالي قالت مساعد المدير العام - إدارة الإعلان والعلاقات العامة بالبنك - أماني الورع « نحن سعداء في البنك التجاري الكويتي لإطلاق حملة يا زين تراثنا للسنة الثانية خاصة بعد النجاح الذي حققته الحملة العام الماضي والتجاوب الكبير من الجمهور مع الفعاليات والزيارات التي قام بها فريق العلاقات العامة بالبنك للعديد من المدارس والجامعات والمجمعات التجارية». وتابعت أماني الورع مبينة استمرار جهود البنك التجاري لإحياء التراث الكويتي القديم لتذكير جيل اليوم والغد بالتقاليد والعادات الشعبية القديمة وكذلك الجوانب الإجتماعية والحياتية للرعيل الأول من أهل الكويت والتي تلتقي جميعها في إطار ثقافة مشتركة عكست وجسدت الحياة الكويتية قديما في البادية والحضر.

وكشفت أماني الورع أن حملة «يا زين تراثنا للسنة الثانية» سوف تتضمن العديد من الفعاليات والزيارات للمدارس الخاصة ، بالإضافة إلى استضافة البنك على مدى ساعتين كل يوم «أحد» من الساعة 1:00 بعد الظهر وحتى الساعة 3:00 عصرا على محطة الغناء العربي الـ إف إم 103.7 عبر برنامج « القابلة» لتعريف المستمعين بأهداف الحملة و الأنشطة التي ستواكب هذه الحملة والتي سوف تشتمل على العديد من الزيارات والفعاليات والمفاجآت التي سوف يتم الإعلان عنها في حينها، منوهة بأن الزيارات والأنشطة الأخرى سوف تواكب أيضا احتفالات الكويت بالأعياد الوطنية ، ولافتة إلى أن البنك قد خصص موقع الكتروني خاص لهذه الحملة عبر شبكة الإنترنت.